: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i42.655

No.

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

# دبلوماسية الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة التغير المناخي

# United Nations Diplomacy in Addressing the Phenomenon of Climate Change

Asst. Inst.Saja Adel Ali [a]
Iraqi University / College of Law and Political Science [a]
https://orcid.org/0009-0007-3871-9378

م.م. سجى عادل علي* [a]
الجامعة العراقية/كلية القانون والعلوم السياسية [a]

**Article info.**

**Article history:**

- Received 12 Oct.2025
-Received in revised form 10 Dec. 2025
- Accepted 23. Feb. 2026
Final Proofreading 15 Mar. 2026
- Available online: 31. Mar .2026

**Keywords:**

- United Nations.
- phenomenon of climate Change .
- international agreements.
- conferences .
- sustainable development.

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

**Abstract:** United Nations diplomacy is the cornerstone of global efforts to address climate change by providing a comprehensive negotiating platform, promoting international cooperation, and supporting countries in building their capacity to meet challenges. As climate challenges continue to become more complex, this diplomacy remains indispensable for achieving the goals of sustainability and climate justice. The problem of climate change began to attract the attention of political decision-makers as a new emergency threatening the world in the early 1970s. However, this change was initially ignored. With the growth of global economies, more fossil fuels were burned, forest areas were cleared for agricultural purposes, and more carbon dioxide was produced. Over 20 years of continuous efforts by scientists, NGOs, international organizations, and many governments to convince the international community to agree on coordinating efforts to address climate change through a series of conferences and workshops, a group of experienced scientists reached a consensus on the scenarios of the problem and the severity of the observed global warming in 1986.

*Corresponding Author: Saja Adel Ali, EMail: Saja.a.ali@aliraqia.edu.iq ,Tel:009647764499959, Affiliation: Iraqi University / College of Law and Political Science.

**معلومات البحث:**

**تواريخ البحث:**

- الاستلام: 12 تشرين الثاني 2025
- بعد التنقيح 10 كانون الأول 2025
- القبول: 23 شباط 2026
- التدقيق النهائي 15 اذار 2026
- النشر المباشر: 31 اذار 2026

**الكلمات المفتاحية:**

- **الامم المتحدة،**
- **ظاهرة التغير المناخي،**
- **الاتفاقات الدولية،**
- **المؤتمرات،**
- **التنمية المستدامة.**

**الخلاصة:** إن دبلوماسية الأمم المتحدة تُشكّل حجر الزاوية في الجهود العالمية لمواجهة ظاهرة تغير المناخ، عبر توفير منصة تفاوضية شاملة، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الدول في بناء قدراتها لمواجهة التحديات، ومع استمرار تعقيد التحديات المناخية، تبقى هذه الدبلوماسية ضرورة لا غنى عنها لتحقيق أهداف الاستدامة والعدالة المناخية، فقد بدأت مشكلة التغير المناخي في لفت انتباه صانعي القرار السياسي كطارئ جديد يهدد العالم في بداية السبعينات، إلا أن هذا التغير قد تم تجاهله في بادئ الأمر، ومع نمو الاقتصاديات العالمية، تم إحراق المزيد من الوقود الأحفوري، فضلا عن تصفية المساحات الغابية للأغراض الزراعية، وإنتاج المزيد من غاز الكربون، وعلى مدى 20 سنة من الجهود المتواصلة التي قام بها العلماء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والعديد من الحكومات لإقناع المجتمع الدولي بالموافقة على تنسيق الجهود لمواجهة التغير المناخي من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات وورش العمل، أذ توصلت مجموعة من العلماء المتمرسين إلى إجماع حول سيناريوهات المشكلة وخطورة الاحتباس الحراري الملحوظ في عام 1986م.

## المقدمة:

أصبحت ظاهرة التغير المناخي تحظى باهتمام متزايد ضمن أجندات الحكومات حول العالم، خاصة منذ سبعينات القرن العشرين، وقد شكل مؤتمر تورنتو حول الغلاف الجوي المتغير عام1988م نقطة تحول دبلوماسية بارزة، أذ دعا إلى التزام الدول الصناعية بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون بنسبة 20% مقارنة بمستويات عام 1988م، وذلك بحلول عام 2005م. وفي أعقاب المؤتمر، تم انشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بمبادرة مشتركة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية(WMO)، لمراجعة وتحليل الاثار العلمية والاقتصادية المرتبطة بالتغير المناخي، واستكشاف سبل التخفيف من آثاره أو التكيف معها .

لذا برزت دبلوماسية المناخ كأداة استراتيجية تسعى إلى توظيف الأدوات الدبلوماسية لدعم الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من آثار التغير المناخي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، بما يشمل دمج الاعتبارات المناخية ضمن أهداف السياسة الخارجية، وبناء السلام، ووضع استراتيجيات شاملة لتقييم المخاطر المناخية على المستوى العالمي، وقد أصدرت الهيئة تقارير تقييمية موسعة أعوام 1990م، 1995م، و2001م، تناولت من خلالها الجوانب المتعددة للتغير المناخي، لتؤكد أنه يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين. إذ أسهمت الانبعاثات المتزايدة من غازات الاحتباس الحراري في ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتراجع الموارد المائية، وارتفاع منسوب مياه البحار، فضلاً عن تصاعد وتيرة الظواهر المناخية

القاسية مثل الفيضانات، وموجات الحر، والجفاف. ولم تعد تداعيات التغير المناخي محصورة في الجوانب البيئية فقط، بل باتت تهدد مسارات التنمية، وسبل العيش، والاستقرار السياسي، والسيادة الوطنية، والوصول إلى الموارد الحيوية كالماء والغذاء والطاقة، مما جعله عاملاً مهدداً للأمن الإنساني ومسبباً محتملاً للنزاعات، مما تنتج عنه انطلاق عملية "الحوار الأمني الأولي بشأن التغير المناخي" في شهر تشرين الاول/ أكتوبر عام 2010م، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لتسليط الضوء على الأبعاد الأمنية للتغير المناخي، لاسيما الأمن المائي، والغذائي، وأمن الطاقة، وأزمات الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية.

**أهمية البحث:** يركز البحث على فهم فعالية دبلوماسية المنظمات الدولية في احداث التغيير بالقضايا المناخية نظراً لما تمتلكه من شرعية دولية والقدرة على تنسيق الجهود بين الدول، و يسلط الضوء على التحديات التي تواجه العمل المناخي الجماعي عبر إيجاد الحلول للمشـــكلات البيئية العابرة للحدود وفق إطار قانوني دولي يسعى الى تحقيق توافق عالمي ما بين مصالح الدول المتباينة.

**إشـكالية البحث:** على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، من خلال عقد المؤتمرات الدولية وإبرام الاتفاقيات المناخية مثل اتفاق باريس واتفاقية كيوتو، فإن مستويات هذا التغير لا تزال في ارتفاع مستمر، مما يثير القلق بشأن فعالية الدبلوماسية الأممية في إدارة هذه الظاهرة العالمية. ويبرز التساؤل حول قدرة هذه الدبلوماسية على التوفيق بين المصالح الوطنية المتباينة للدول المتعاقدة وبين ضرورة إلزامها ببنود الاتفاقيات المناخية لإحداث تغيير بيئي عالمي ملموس. وعليه ســـتحاول الدراســـة البحث عبر طرح الاسئلة الاتية:

1- ماهي الأطر الدبلوماسية التي وضعتها الأمم المتحدة في مواجهة التغيرات المناخية؟
2- مدى فاعلية دبلوماسية الأمم المتحدة في مواجهة هذه التغيرات؟
3- ماهي أبرز الهيئات والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي اهتمت بمعالجة ظاهرة التغير المناخي؟
4- هل يمكن تطوير نظام قانوني دولي أكثر الزاماً لمواجهة التغير المناخي؟
5- كيف تؤثر المصالح الاقتصادية للدول على مسار الاتفاقيات المناخية الدولية؟

**فرضـية البحث:** مع أن دبلوماسية الأمم المتحدة قد نجحت في تحقيق إجماع دولي واسع حول خطورة التغير المناخي والحاجة إلى مواجهته، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة بســـبب ضـــعف وعدم وجود الجزاء القانوني على المخالفين للالتزامات والاتفاقيات الدولية، وتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول، وخاصة

بين الدول الصـــناعية الكبرى والدول النامية، مما يعيق الالتزام الكامل ببنود الاتفاقيات الدولية المناخية ويحد من أثرها في الحد من تفاقم الظاهرة.

**مناهج البحث:** اعمدت الدراســة المنهج الوصــفي التحليلي لوصــف وتحليل دور الأمم المتحدة في معالجة التغير المناخي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والتقارير الرسمية، بالأضـافة الى منهج دراسـة حالة لتحليل بعض الاتفاقيات الدولية، كنموذج تطبيقي على دبلوماسية المناخ.

**هيكلية البحث:** يتوزع البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية كما يأتي:

يتناول المبحث الأول مفهوم التغير المناخي وانواعه واسبابه عبر مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي ومفهوم التذبذب المناخي.

اما المطلب الثاني: الظواهر المناخية المرتبطة بالتغير المناخي واسبابه.

اما بالنسبة الى المبحث الثاني يركز على الاطار الرئيسي لدور منظمة الأمم المتحدة في التغير المناخي:

المطلب الأول: هيئات منظمة الأمم المتحدة المعنية بمواجهة التغير المناخي.

والمطلب الثاني: الابعاد السياسية لبرامج الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي.

بينما يعالج المبحث الثالث الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لمواجهة التغير المناخي من خلال البحث عبر مطلبين:

المطلب الأول: الاطار القانوني لمنظمة الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي.

والمطلب الثاني: ابرز المؤتمرات والاجتماعات التي تتناول ظاهرة التغير المناخي.

## المبحث الأول مفهوم التغير المناخي وانواعه واسبابه

تُعَدّ دراسة التغيرات المناخية من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي نالت على اهتمام العلماء والباحثين والمتخصصين بمختلف مجالاتهم، سواء في علوم المناخ أو الجغرافيا أو الأحياء أو الزراعة، فضلاً عن غيرها من التخصصات ذات الصلة، لذا سيتوزع المبحث وفق المحاور الآتية:

**المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي ومفهوم التذبذب المناخي**

**أولا: مفهوم التغير المناخي**

يتفق العديد من العلماء عالميًا على أن تغير المناخ يمثل تحديًا كبيرًا يواجه المجتمع الدولي، لذا تم تقديم تعاريف متعددة تتناول هذا المفهوم، فوفقا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، يُعرّف تغير المناخ بأنه "تحول في حالة المناخ ناتج عن تغيرات في متوسط خصائصه أو تقلبها، ويستمر هذا التغير لفترات طويلة تصل عادة إلى عقود أو أكثر، وقد تكون أسباب هذا التغير مرتبطة بظواهر غير مناخية، مثل العمليات الداخلية الطبيعية، أو عوامل خارجية كالتغيرات في الدورة الشمسية، والانفجارات البركانية، إضافة إلى الأنشطة البشرية التي تؤثر على تركيب الغلاف الجوي واستخدام الأراضي"، بالمقابل تعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الصادرة في 9 أيار/ مايو لعام 1992م، تغير المناخ في الفقرة الثانية من المادة الأولى بأنه "تغير في المناخ ناتج بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن النشاط البشري، مما يؤدي إلى تغييرات في تكوين الغلاف الجوي العالمي، ويُلاحظ هذا التغير إلى جانب التقلبات الطبيعية في المناخ على مدى فترات زمنية متماثلة"، اما بالنسبة الى تقرير حالة البيئة في مصر لعام2008م فيعرف التغير المناخي لمنطقة ما على سطح الأرض على انه "اختلال في التوازن السائد للظروف المناخية، مثل درجات الحرارة، أنماط الرياح، وتوزيع الأمطار المميزة لتلك المنطقة، مما يؤدي إلى تأثيرات طويلة الأمد على الأنظمة الحيوية القائمة فيها" [1].

بالمقابل تعرف الهيئة الحكومية الدولية المعينة بتغير المناخ (IPCC) التغيرات المناخية على انها "تغير حالة المناخ الذي يمكن تحديده باستخدام الاختبارات الاحصائية من خلال تغيرات وسط او تبديل

1. ميران حسين، "التغيرات المناخية والقانون الدولي"، في مؤتمر: **المؤتمر الدولي التاسع للقضايا القانونية**، عدد خاص، جامعة تيشك الدولية، اربيل، 2025، بلا.

خصائصه ويستمر لفترة محددة بعامل زمني عادة ما تكون عقود او فترات أطول، فهي تميز بين التغير الطبيعي والتغير بسبب عوامل بشرية" [1].

**ثانيا: التذبذب والتغير المناخي**

ان **التذبذب المناخي** يعني التباين في قيم العناصر المناخية خلال مدة قصيرة لكنها تبقى حول معدلها خلال الدورة المناخية، ويكون الارتفاع والانخفاض في عناصر المناخ خلال فترات زمنية متتالية قد تكون عشر سنوات وتنتهي بعودة المناخ إلى حالته العادية. اما **التغير المناخي** فهو التغير الحاصل في عنصر مناخي أو أكثر لمدة زمنية طويلة لا تقل عن عشرة عقود ومن الممكن أن تصل إلى مئات او الاف السنين، او يعرف على انه التغير في المعدل العام لعناصر المناخ بشكل كبير بحيث ترتفع معدلات هذه العناصر فوق المعدلات السابقة[2].

يتبين مماسبق، أن التغير المناخي يمثل التحول الذي يطرأ على أحد المكونات المناخية أو مجموعة منها عبر الحقب الزمنية المتعاقبة. فعلى سبيل المثال، قد تشهد منطقة جغرافية محددة ارتفاعاً تدريجياً في متوسط درجات الحرارة حتى بلوغها حداً أقصى، يعقبه انخفاض تدريجي حتى الوصول إلى حد أدنى، ثم تعاود الارتفاع مجدداً. ويُطلق على هذه الذبذبات الحرارية الممتدة عبر فترات زمنية طويلة مصطلح "التقلب المناخي". وتجدر الإشارة إلى أن رصد هذه التحولات الحرارية يتعذر تحقيقه من خلال متابعة البيانات المسجلة للعناصر الجوية على المستويين اليومي أو الشهري ومتوسطاتها الحسابية.اذ ان التغير هو مفهوم ملازم للتبدل ولا يشترط فيه الثبات لمدة طويلة، واذا ما حصل لمدة طويلة فأنه ممكن ان يؤدي الى حالة التبدل اذا ما كان التغير شاملاً ومؤثراً في بقية العناصر اي الانتقال او التحول من خصائص مناخية معينة الى خصائص اخرى مغايرة الى الخصائص الموجودة قبل عملية التغير.

1. ياسين أشور جوهروهيمن نصرالدين، "التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق (منطقة كوميان أنموذجاً)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 75 (العراق:2023)، ص386.

2. عدنان نعمة حسين، "التغير المناخي وأثره على ادرة المياه"، **محاضرات للمرحلة الرابعة لدرجة البكالوريوس**، مركز دراسات الصحراء، جامعة الانبار، الانبار، بلا، ص2.

**المطلب الثاني: الظواهر المناخية المرتبطة بالتغير المناخي واسبابه**

سيتم في هذا المطلب دراسة انواع التغير المناخي واسبابه في فرعين وعلى النحو الآتي:

**أولا: انواع التغيير المناخي**

1. **تغير المناخ المفاجئ:** تشير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أن التحولات المناخية المفاجئة تُعرف أحياناً بالتغيرات المناخية السريعة أو الأحداث الطارئة أو الظواهر المناخية غير المتوقعة. ويُقصد بمصطلح "المفاجئ" عادةً فترة زمنية تتميز بمعدل تغير يفوق السرعة الاعتيادية للعمليات المناخية المؤثرة. غير أن حدوث هذه التغيرات المناخية المفاجئة لا يستلزم بالضرورة وجود مؤثرات خارجية، إذ تنطوي بعض التحولات السريعة المحتملة على إعادة هيكلة جذرية للدورة المحيطية المدفوعة بالاختلافات في درجة الحرارة والملوحة، فضلاً عن التراجع المتسارع للكتل الجليدية، والذوبان الواسع للطبقات الصقيعية، أو تزايد عملية تنفس التربة، مما يفضي إلى تحولات جوهرية في دورة الكربون. وقد تحدث ظواهر أخرى بشكل غير متنبأ به نتيجة لعمليات تأثير قوية ومتسارعة التطور [1].

2. **تحول المناخ :** تحول مفاجئ او ارتفاع مفاجئ في قيم الوسط التي تشير الى تغير في النظام المناخي، ويستخدم هذا المصطلح على اوسع نطاق فيما يتعلق بتحول المناخ في العاميين1978/1977م[2].

3. **تقلب المناخ :** يقصد بكلمة التقلب من الناحية اللغوية تغير الشيء من حال إلى حال، اما من الناحية العلمية فهو حدوث تقلبات كبيرة في احوال اي عنصر من عناصر المناخ وظواهره واختلافها عن المعدل العام لذلك العنصر او الظاهرة المناخية، ويذكر خرموف بأن التغيرات في الظروف الجوية بين الفترات الزمنية الطويلة لا تحدث الا بحدود ضيقة جداً، وتسمى هذه التغيرات عادة بالتقلبات المناخية[3].

4. **التنبؤ بالمناخ :** يُعرف التنبؤ المناخي أو الإسقاط المناخي بأنه محصلة المساعي الرامية إلى تقدير المسار الفعلي لتطور الأوضاع المناخية مستقبلاً، وتتخذ هذه التوقعات في الغالب صبغة احتمالية. ونظراً لأن

---

1. الامم المتحدة، **"تقرير الأثر البيئي: تغير المناخ"**، اللجنة الحكومية المعنية بتغير المناخIPCC (جنيف،2007 )، في: https://archive.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/syr/ar/annexess2-1.html

2. المنظمة العالمية للارصاد الجوية، **"المفردات الدولية للارصاد الجوية"**، العدد182 (جنيف، 1992)، ص150.

3. كريم دراغ محمد، "التقلبات المناخية في العالم"، **مجلة كلية الاداب،جامعة بغداد**، الجزء2، عدد90 (بغداد، 2009)، ص250.

مسار تطور المنظومة المناخية مستقبلاً يتسم بحساسية فائقة تجاه الشروط الابتدائية، فإن هذه التوقعات تكتسب طبيعة احتمالية في جوهرها [1].

**ثانيا: أسباب التغير المناخي**

**1. الأسباب الطبيعية لحدوث ظاهرة تغير المناخ**

وتشمل مايأتي [2]:

- الثورات البركانية، اذ تعد مصدرا للغازات الدفيئة بكميات كبيرة كبركاني ايسلندا وتشيلي.
- العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار.
- ظاهرة البقع الشمسية، وهي ظاهرة تحدث كل 11عام تقريبا نتيجة اضطراب المجال المغناطيسية للشمس، مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر عنها.
- الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي الأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع.

2. **الأسباب البشرية لتغير المناخ:** يعد الانسان هو المسبب الاول لتلوث بيئته، فله ينسب تلوث البحار، والمحيطات، والأنهار بإنشائه المصانع، ورمي مخلفاتها في المياه كما تنبعث عنها غازات سامة، وأهمها غاز أول أوكسيد الكاربون، وقد عرفت مبادئ مونتريال التوجيهية لحماية البيئة البحرية هذا النوع من التلوث بأنها (المصادر الصناعية أو الزراعية المقامة على الأرض، والتي يصب ما يفرغ منها إلى البيئة البحرية) ويُعد هذا النوع من أقدم المصادر المسببة لتلوث البيئة البحرية من ملوثات ناتجة من مصادر برية تصل إلى 77% من أجمالي الملوثات، كما أشارت إلى هذا المصدر من التلوث البحري اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي ينجم نتيجة الأنشطة البشرية، وتصريف النفايات، وشبكات الصرف الصحى وغيرها من المصادر الأرضية نحو البحار، فقد الزمت هذه الاتفاقية الدول جميعا بالتعاون مع المنظمات المتخصصة بهذا الشأن، وعقدت العديد من الاتفاقيات لمكافحة التلوث البحري من المصادر الأرضية، كما ان أستخدم المبيدات الحشرية في الزراعة بطرق غير صحيحة أدت إلى تلوث النباتات وبالتالي أدت إلى إصابة الإنسان بالأمراض المميتة،

1. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، **التقرير التقييمي الرابع(الملحق الأول)**(جنيف: 2007)، ص942.
2. الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، **التغير المناخي المظاهر والاثار وسيناريوهات الحل(تقدير موقف)** (الكويت: مركز دراسات العمل الخيري، 2023)، ص 9.

والخبيثة كالسرطان، بالإضافة الى ان طبقة الأوزون التي تأكلت بفعل الغازات، وأن هذا التأكل يؤدي إلى حدوث كوارث تهدد حياة البشر، والكائنات الحية الأخرى، كما إن التلوث الهوائي السمعي كأزيز الطائرات، واصوات محركات السيارات، والمكائن أزعج الناس، واثار أعصابهم وقلقهم، كما سبب قطع الإنسان للأشجار والغابات، وصيد الحيوانات إلى تدمير البيئة، وتغيير معالمها، وإذا كان ضرر البيئة منسوبا إلى الإنسان، فإن ذلك يأتي بسبب استعماله للعلم الذي هو سلاح ذو حدين، إذ استخدم في الحد الأول وسائل العلم المختلفة ابتغاء راحته، ورفاهيته إلا إن الحد الثاني كان مفاجئاً، وسريعاً، وضاراً مما أدى إلى تدهور بيئته[1]. ومن الاسباب البشرية لتفاقم ظاهرة التغير المناخي هو حرق الوقود الاحفوري فقد اشار التقرير الصادر في شباط/ فبراير عام 2007م، عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ان الحرق الزائد للوقود الأحفوري في الانشطة البشرية المتعددة هو المسبب لظاهرة الاحتباس الحراري. وتوقعت الهيئة ان ترتفع درجة حرارة المحيط الجوي لكوكب الارض بما يتراوح بين 1.8 الى 5.8 درجة مئوية بحلول العام 2100 م، فالانسان ومن خلال نشاطاته المتعددة اصبح يواجه مشاكل بيئية كبيرة كان هو السبب الرئيسي في حصولها، ويشير الارتفاع في اسعار النفط في الاسواق العالمية في النصف الاخير من العام 2008 وجود زيادة كبيرة في معدلات الطلب على المنتجات البترولية مما يعكس ان استهلاك الوقود الاحفوري للحصول على الطاقة في تصاعد مستمر رغم تحذيرات العلماء والمتخصصين بالبيئة بضرورة الانتقال التدريجي لمصادر طاقة اخرى كالطاقة المتجددة تكون أكثر رفقاً بالبيئة وتحد من ظاهرة التغير المناخي[2].

1. حسن عماد صاحب وعلي جبار كريدي، "ظاهرة التغير المناخي"، **مجلة دراسات البصرة، جامعة البصرة**، العدد50(البصرة: 2023)، ص 107.

2. كايد خالد عبدالسلام، **التغير المناخي بالعالم**، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015)، ص94.

**شكل (1) يوضح الاسباب الطبيعية والاسباب البشرية لتغير المناخ**

المصدر: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، **التغير المناخي**، مصدر سبق ذكره، ص 9.

## المبحث الثاني : الاطار الرئيسي لدور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي

ان الإجراءات التي اتخذتها منظمة الامم المتحدة لتقديم الدعم إلى الدول في سبيل مواجهه ظاهرة التغير المناخي تمثلت من خلال التركيز على ثلاثة محاور، بدءً بتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، من أجل تحسين الأداء، ووضع الخطط وفقًا لمعايير ودراسات علمية ونَسَقٍ قانوني، مرورًا بمتابعة تنفيذ هذه الخطط والسياسات على نحوٍ فعّال، عبر تطوير رؤية سياسية واضحة تتسق مع ظروف وأولويات كل دولة ومنطقة وإقليم، وسيتوزع هذا المبحث على النحو الآتي:

**المطلب الأول: هيئات منظمة الأمم المتحدة المعنية بمواجهة التغير المناخي.**

**اولا– برنامج الأمم المتحدة الانمائي(UNDP)**

أُنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1965م بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويمثل كياناً فرعياً ضمن منظومة الأمم المتحدة يتخذ من نيويورك مقراً له. تتمحور الغاية الأساسية للبرنامج حول دعم الدول في بناء قدراتها لتحقيق "التنمية البشرية المستدامة" وإرساء دعائم "الحوكمة الرشيدة" بهدف القضاء على الفقر، وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات والوكالات الأممية الأخرى. يضطلع ممثلوه الدائمون بدور المنسقين المقيمين للعمليات التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة، حيث يتولون تنسيق جهود التنمية

والمعونات الإنسانية. كما يطمح البرنامج إلى أن يكون شريكاً تنموياً فاعلاً لوكالات الإغاثة الأممية من خلال مساندة الدول في التأهب للحالات الطارئة والكوارث المركبة وتجنبها وإدارتها. من هنا، يُعد البرنامج أحد الكيانات الطليعية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأممية المعنية بكفالة التنسيق في الأوضاع الإنسانية[1].

**ثانيا– الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغيُّر المناخ(IPCC)**

تأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1988م، لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات التصدي لهذا التغير، وقد اعدت الهيئة منذ انشائها خمسة تقارير للتقييم متعددة المجلدات [2]. وهي تحتوي على ثلاث مجموعات عمل رئيسية تغطي موضوعات مختلفة تتعلق بتغير المناخ من خلال بحث الفريق الأول بالتغيرات المناخية الفيزيائية، وينظر فريق العمل الثاني في تأثيرات هذه التغييرات على الناس والنظم البيئية وكيفية التكيف مع مناخنا المتغير ويناقش فريق العمل الثالث في كيفية الحد من تغير المناخ أو إيقافه او التخفيف، وتنشر مجموعات العمل تقارير عن تغير المناخ مرة كل 8 سنوات تقريبا [3].

**ثالثا– مرفق البيئة العالمي (GEF)**

أنشأ مرفق البيئة العالمي (GEF) في عام1991م، كشراكه تجريبية تضم اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP والبنك الدولي لتخصيص قسم إيكولوجي في برامج التنمية الإقليمية والمحلية وذلك من خلال تقديم منح وقروض منخفضة الفائدة إلى الدول النامية المتحولة نحو اقتصاد السوق أن الهدف من هذا المرفق أن يصبح آلية تمويل المشاريع أجندا – 21، وكان من المتوقع أن تقوم هذه الآلية بتحريك وتوفير

1. القاموس العملي للقانون الإنساني، "**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، في:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/
(2025/11/16)

2. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، " **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**"، في:
https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/
(2025/11/16)

3. المنظمة العالمية للارصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تغير المناخ2021: ملخص العموم**(جنيف: 2021)، ص15.

الموارد اللازمة. ساعد هذا المرفق في تمويل مشروعات التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية، التي أفادت البيئة العالمية في أربعة مجالات محددة هي : التغيير المناخي والتنوع البيولوجي والأوزون والمياه الدولية [1].

**رابعا– المنظمة العالمية للارصاد الجوية (WMO)**

تُعد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) إحدى الوكالات المتخصصة المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة، وتمثل المرجعية الرسمية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بأحوال الغلاف الغازي للأرض وخصائصه الديناميكية، وتفاعلاته مع المسطحات المائية، والنظام المناخي المترتب عن ذلك، إضافة إلى أنماط توزيع الموارد المائية الناجمة عن هذه التفاعلات [2].

**خامسا– برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)**

اسهم برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي انشيء بموجب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ذي الرقم 2997 في سنة 1972، لدعم الجهود الدولية لحماية البيئة والتنوع الاحيائي، ويتألف مجلس ادارة هذا البرنامج من 58عضوا انتخبوا من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة، وشارك هذا البرنامج مع الاتحاد الدولي الصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN) والصندوق العالمي للحياة البرية (WWF) في اصدار مجموعة احكام الاستراتيجية العالمية لصيانة الطبيعة وذلك سنة1980، التي أكدت بدورها ضرورة تنظيم استغلال الغابات والمراعي بشكل لا يؤدي الى استنزاف الكائنات الحية وتدميرها والمحافظة على الموارد الوراثية[3].

ان انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة استناداً لقرار صادر من الجمعية العامة جاء ترسيخا لصلاحياتها وفقاً لميثاق الامم المتحدة باعتبارها السلطة المنشئة له، فقد نشأ البرنامج في مناخ سياسي دولي احتدمت فيه المنافسة السياسية بين دول العالم وخاصة المتقدمة منها وسيطر عليه الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي

---

1. اليونيب، ترجمة: عالم الترجمة بالتعاون مع مؤسسة التاكا للترجمة الفنية، **توقعات البيئة العالمية3 ( المنظورات الماضية والحالية والمستقبلية)** (المنامة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002)، ص17.

2. الأمم المتحدة، **المنظمة العالمية للارصاد الجوية(WMO)**، في:
https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/wmo (2025/11/30)

3. محمد احمد علي، **المسؤولية الدولية لحماية التنوع الاحيائي وبيئة الفضاء الخارجي من اضرار التلوث في اطار المعاهدات الدولية** (القاهرة:المصرية للنشر والتوزيع، 2020)، ص104.

ويرجع سبب ذلك الى خوف تلك الدول على مصالحها الاقتصادية نتيجة لما تضمنته خطة عمل البرنامج من توصيات لها طابع الالزام في كثير منها [1].

**شكل (2) يبين مؤسسات وهيئات الامم المتحدة المعنية بتغير المناخ**

**المطلب الثاني: الأبعاد السياسية لبرامج الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي**

**أولا: دعم الدول النامية والأقل نُمُوًا**

من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تدعم الأمم المتحدة، بكافة الآليات والسبل، الدول النامية في مجابهة آثار ظاهرة التغيُّر المناخي والحد من حدوثه. لذا فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، التي تُعَدُّ واحدة من أكثر المناطق عرضة لتهديدات التغير المناخي، يركز البرنامج على تزويد الحكومات والجهات والمؤسسات المعنية بالمعرفة المهمة حول العلوم والسياسات وأفضل الممارسات للتكيُّف مع الظاهرة، فضلًا عن تقييم الاحتياجات التكنولوجية، وتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى تلك الدول، لكي

1. طلال بدر عبدالله، "دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة"، رسالة ماجستير غير منشورة، **كلية الحقوق، جامعة النهرين**، بغداد، 2014، ص32.

تمكنها من اتخاذ إجراءات التكيُّف والتخفيف من أثاره، وكذا دمج مسألة تغيُّر المناخ في السياسات والخطط الوطنية والقطاعية، وتسهيل الحصول على التمويل الدولي [1].

**ثانيا: الاستجابة لتغير المناخ في الدول**

رتب العالم مسؤوليات والتزامات مختلف الدول للاستجابة لظاهرة التغير المناخي، عبر مبادئ المسؤوليات المشتركة المتباينة ومبدأ العدالة والمساواة، وتشمل مهام التخفيض التي يفرضها بروتوكول كيوتو على الدول المتقدمة الرئيسة في فترة التخفيض الأولى، وكذلك الترتيبات المتعلقة بمهام خفض الانبعاثات في فترة ما بعد بروتوكول كيوتو والمقررة في خارطة طريق بالي، والتي تم وضعها في مؤتمر كوبنهاجن للتفاوض بشأن تغير المناخ، اما بالنسبة الى المسؤوليات المشتركة المتباينة فهي ضمان توزيع المصالح والمسؤوليات المناخية وترتيبها بطريقة عادلة ومنصفة، كما أن توزيع وترتيب المنافع والمسؤوليات المناخية بين الماضي والحاضر والمستقبل، بين الدول المعاصرة المختلفة، وبين الأجيال المختلفة هي القضايا الأساسية للنظر في حوكمة المناخ. كما ان أخلاقيات العدالة والمساواة تتطلب أن يكون للبشر حقوق متساوية في استخدام الموارد والمنافع المناخية، سواءً كانوا فقراء أو أغنياء، وسواءً كانوا يعيشون في العصر الحالي أو ينتمون للأجيال القادمة. فإذا كان الكل يستهلك المزيد من الموارد ويلوث البيئة، فإن على الكل أن يتحمل مسؤولية التعويض. اذ إن الأمن المناخي هو مطلب مشترك للبشرية جميعًا، ولكن فيما يخص هذا المفهوم، فإن قدرة التحمل لدى الأقوياء والضعفاء تختلف تمامًا. ويجب أن يقوم الإنصاف الحقيقي على الاعتراف بالاختلافات الفردية بين البشر. وعلى مستوى ترتيب المسؤوليات المناخية، فمن الواضح أنه يجب مراعاة عوامل مثل مرحلة التنمية لكل دولة، والمسؤوليات التي يجب أن تتحملها كل دولة، وكذلك القدرة الفعلية على تحمل تلك المسؤوليات [2].

**ثالثًا: تمويل المناخ**

---

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **مساعدة الدول على مواجهة تغير المناخ** (بانكوك: المقر الإقليمي لاسيا والمحيط الهادئ، 2022) في:
https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/helping-countries-tackle-climate-change (2025/11/30)

2. دو شوو خو، ترجمة: محمد عبدالحمية حسين، **التحول الأخضر للمدن الصينية(تحديات التغير المناخي واليات استجابة بكين)** سلسة قراءات صينية (الجيزة:دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2021)، ص ص 55-56.

يرتبط تصاعد معدلات النمو بأنماط تفتقد إلى الفعالية في مجالات إنتاج الطاقة واستهلاكها، مما يفضي إلى تزايد ملحوظ في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتداعيات البيئية المصاحبة لها، لا سيما في المناطق الساحلية والقاحلة. وفي ضوء هذه المعطيات، يعمل مرفق البيئة العالمية على تعزيز دوره الإقليمي من خلال الحث على تحويل مسارات التنمية السوقية نحو مسارات تسهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن قطاعات الطاقة والصناعة والنقل واستعمالات الأراضي. كما يسعى المرفق إلى دعم دول حوض المتوسط بأساليب مبتكرة للتأقلم مع التبعات السلبية للتغيرات المناخية، بما في ذلك تزايد التذبذبات المناخية. ويدعم المرفق توسيع نطاق انتشار تقنيات ترشيد استهلاك الطاقة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تطوير أسواق مصادر الطاقة المتجددة، بما فيها التقنيات المرتبطة بالطاقة الشمسية والهوائية والجيوحرارية وسواها من بدائل الطاقة النظيفة [1].

وبناء على ماسبق نلاحظ ان الامم المتحدة قد وضعت منهج مؤسسي للاهتمام بظاهرة التغير المناخي، يقوم على التنوع في توزيع المهام بين المؤسسات والهيئات المختلفة عبر الاستناد الى مبادئ العدالة والمساواة والمسؤوليات المشتركة لضمان حقوق الاجيال القادمة، مع الاخذ بالفوارق الموجودة بين الدول. اذ ان اجراءات الامم المتحدة لمعالجة ظاهرة التغير المناخي لم يتقصر على عقد الاتفاقيات او التنسيق بين الدول لايجاد الحلول، بل شمل بناء منظومة متكاملة تسعى الى تحقيق التوازن في اطار التعاون الدول المتشترك.

1. مرفق البيئة العالمي، **مشاركة مرفق البيئة العالمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (واشنطن: ٢٠٠٨)، ص١٤.

## المبحث الثالث: الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة لمواجهة التغير المناخي

انبثقت عن منظمة الامم المتحدة عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتغير المناخي وتُعد هذه الاتفاقيات من أهم الالتزامات الدُولِية التي تعالج ظاهرة التغير المناخي وذلك للصلة المباشرة ما بين هذه الاتفاقيات وحقُوقِ الأجيال القادمة، وسيتم البحث في هذه الاتفاقيات على النحُو الآتي:

**المطلب الأول: الاطار القانوني لمنظمة الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي.**

**أولا- الاتفاقية الاطارية**

تم إنشاء الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 للتفاوض على اتفاق عالمي للحد من تأثير ظاهرة تغير المناخ. ودخلت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حيز التنفيذ في 21اذار/مارس عام 1994م، واعتبارًا من مارس 2014م، كان لدى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 196 طرفًا، وقد تم النص على عدد من المبادئ منها: الاتفاق بإجماع جميع الأطراف والمسؤوليات التفاضلية؛ وذلك لأن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ تعترف بأن مختلف البلدان قد ساهمت في انبعاث كميات مختلفة من غازات الاحتباس الحراري، لذا فهي بحاجة إلى أن تقوم بجهود أكبر أو أقل للحد من انبعاثاتها، ولتمثيل هذا على نحو رسمي في المفاوضات تم الاعتراف بمجموعتين مختلفتين: البلدان المدرجة فى المرفق الأول، التي تشمل جميع البلدان المتقدمة؛ والبلدان غير المدرجة في المرفق الأول، التي تشمل البلدان الأقل تقدما والبلدان النامية على نحو سريع.وتم تقسيم المرفق الأول لاحقا عندما اعترضت بعض البلدان بأن اقتصاداتها كانت بمرحلة انتقالية. ونتيجةً لذلك، تم وضع البلدان الأغنى في فئة إضافية؛ أي في المرفق الثاني [1]، ويأتي الهدف الرئيسي من وضع اتفاقية إطارية هو التغلب على المعوقات والتحديات التي تقف وراء إبرام اتفاقية تلاقي اعتراض العديد من الدول لتثبيت معدلات انبعاثات الغازات الدفيئة "عند مستوى يحول دون إضرار الأنشطة البشرية بالنظام المناخي للأرض، وطبقا للاتفاقية فإنه يتعين على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تصل إلى هذا الحد، وذلك خلال فترة زمنية كافية"، حتى لا تتفاقم الآثار السلبية للتغيرات المناخية لا سيما تلك التي تؤثر على إنتاج الأغذية، وتحقيق التنمية الاقتصادية Economic Development بشكل مستدام أو تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة، ولقد نصت الاتفاقية

1. شيراز محمد خضر، **الإدارة البيئية للتغيرات المناخية** ( لندن: دار الاكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص٤١.

على العديد من المبادئ العامة التي تعد بمثابة دليل إرشادي يتعين على للدول الأطراف في الاتفاقية مراعاتها من أجل تحقيق هدف الاتفاقية وتنفيذ أحكامها"، وهذه المبادئ هي : التنمية المستدامة والإنصاف، المسئولية المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ الحيطة أو الوقاية [1].

**ثانيا– برتوكول كيوتو**

يمثل هذا البروتوكول أول صك قانوني ملزم منبثق عن الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في عام 1997م. وقد شهد المؤتمر المنعقد في مدينة كيوتو اليابانية مشاركة 159 دولة، وأسفر عن ما أصبح يُعرف لاحقاً بـ"بروتوكول كيوتو"، اذ التزمت 38دولة بتقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة الستة الأساسية، وهي: بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز، والأوزون، والكلوروفلوروكربون. كما تعهدت الدول المتقدمة بشكل جماعي بخفض انبعاثاتها بما لا يقل عن 5% مقارنة بمستويات عام 1990م وذلك بحلول عام 2012م. أما الدول النامية محدودة الموارد، ومنها الصين والهند، فلم تُفرض عليها التزامات محددة، بل أُتيح لها تحديد أهداف طوعية للخفض. وأرسى بروتوكول كيوتو الأطر التنظيمية لتداول حصص الانبعاثات، والتطبيق المشترك، وآليات التنمية النظيفة؛ بهدف تعزيز التعاون في مشروعات الحد من الانبعاثات بين الدول المتقدمة والنامية. وإثر مفاوضات جرت بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على وجه الخصوص، تمت الموافقة على البروتوكول، وحتى نوفمبر 2009م، بلغ عدد الدول المصادقة عليه 187دولة[2].

**ثالثا– اتفاق باريس**

يُعد هذا الاتفاق معاهدة دولية وقّع عليها ممثلو 195 دولة ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2016م. تميزت بنود اتفاقية باريس بمراعاة العدالة المناخية والأمن الغذائي ومصالح كافة الأطراف، وتضمنت تحديد سقف الاحترار الكوكبي بدرجتين مئويتين بحلول عام 2050م، مع خفض انبعاثات الكربون بنسبة 50% و100% بحلول عام 2100م على التوالي. من هنا، ساد التفاؤل العالمي إزاء اتفاق باريس، خاصة أنه يستهدف تقوية

1. إبراهيم عبد ربه، "مكافحة التغيرات في ضوء النظام القانوني الدولي( دراسة تحليلة تقييمية)"، في مؤتمر : **قضايا المناخ والبيئة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون**، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، (دمنهور، 2023)، ص ص396–397.

2. علي محمد عبدالله، **الوقود الحيوي واستخدام الطحالب** ( الجيزة: وكالة الصحافة العربية، 2016)، ص161.

الاستجابة الفعلية لتحديات التحولات المناخية، كونه يوفر إطاراً تنظيمياً لإدارة التغيرات المناخية اعتباراً من عام 2020م. وفي سياق آخر، يعكس الاتفاق إقرار المجتمع الدولي بأن التغيرات المناخية تشكل خطراً غير مقبول على التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية، وأن التدابير الرامية لمواجهة التغير المناخي يجب أن تنسجم مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، اذ ان اتفاقية باريس تقر بأهمية مبادئ العدالة المناخية في سياسة تغير المناخ، ذلك أنها تستند إلى التزامات طوعية لخفض الانبعاثات محددة وطنياً، أي أنه طلب من البلدان أن تقدم طواعية خطة مساهمة محددة وطنياً، من خلال الاستناد إلى نهج ينطلق من قاعدة تحقيق العدالة في تحمل تكاليف واعباء تغير المناخ، كما تحث الأطراف على مراعاة حقوق الإنسان واحترامها أثناء صياغة السياسات المحلية للعمل المناخي بموجب الاتفاقية [1]، وأنبثق الصندوق الأخضر للمناخ(GCF) كألية تمويل منبثقة من اتفاق باريس من أجل مساعدة البلدان النامية على التخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ والتكيف معه. وحتى عام 2019م، تلقى الصندوق تعهدات بقيمة 10.3 بلايين دولار أمريكي من أصل المبلغ المستهدف، وهو 100 بليون دولار أمريكي سنويا، والتزم الصندوق بتقديم نحو 5 بلايين دولار أمريكي من ذلك المبلغ لمشاريع مناخية معتمدة الإطار، وعلى الرغم من أن معظم المجالات التي تغطيها تلك المشاريع تنطوي نتائجها وأولوياتها الاستثمارية، إن لم تكن كلها، على عنصر إدارة المياه، فإن أوضح مجال للنتائج بالنسبة للمياه هو مجال الصحة والغذاء والأمن المائي، الذي يندرج في إطار التكيف [2].

**رابعا– اتفاق الدوحة**

يُعرف رسميًا باسم تعديل الدوحة على بروتوكول كيوتو، وقد أقرّه مؤتمر الأطراف الثامن عشر (COP18) الذي عُقد في مدينة الدوحة – قطر في العام 2012م، هدفه الاساسي تمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى مرحلة ثانية (2013–2020) بعد انتهاء المرحلة الأولى، اذ ابرز مانص علية المؤتمر الدعوة الى إتخاذ إجراءات عاجلة ومتفانية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، من خلال التركيز على أهمية التنمية البيئية بإعتبارها احدى الركائز الأربع في رؤية قطر الوطنية 2030م ، وفي إطار دعم الجهود الدولية للتصدي

1. حوراء قاسم ومصطفى سالم عبد، "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، **مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد**، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا(الجزء الأول) (بغداد: 2023)، ص117.

2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، **تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2020** (باريس: 2020)، ص171.

للتغير المناخي، قامت دولة قطر بعمل خطة العمل الوطنية للتغير المناخي وتم الموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء، وتستند هذه الخطة إلى التخطيط الإستراتيجي الهادف إلى ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي، كما هو منصوص عليه في إطار رؤية قطر الوطنية 2030م، واستراتيجية التنمية الوطنية، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة [1].

**سادسا– اتفاق غلاسكو**

انعقدت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ خلال الفترة الممتدة من 31تشرين الاول/ أكتوبر حتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2021م، في مدينة غلاسكو الاسكتلندية. وتناول ميثاق غلاسكو المناخي القضايا والتحديات ضمن سبعة محاور عملية، مع التركيز على التكيف، حيث أبرز الحاجة العاجلة لتوسيع إجراءات التكيف، وحث الدول النامية على زيادة تمويل التكيف بشكل كبير مقارنة بالدول المتقدمة، آخذاً بالحسبان الفجوة الراهنة في تمويل التكيف التي تفاقمت جراء تزايد مديونية الدول النامية. وفيما يخص التخفيف من التأثيرات، أقر ميثاق غلاسكو المناخي بأن الحد من ارتفاع درجة الحرارة الكوكبية عند 1.5 درجة مئوية يستلزم تخفيضات سريعة وجوهرية ومستدامة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، ودعا الدول إلى مراجعة أهدافها لعام 2030م، وتعزيز مساهماتها المحددة وطنياً بما يتسق مع الهدف الحراري المنصوص عليه في اتفاق باريس بحلول نهاية عام 2022م. في المقابل، حث الميثاق الدول المتقدمة على توفير الموارد المالية لأغراض المساعدة التقنية، كما أسس "حوار غلاسكو" لمناقشة الترتيبات التمويلية للأنشطة المعنية بمعالجة الخسائر والأضرار [2].

**المطلب الثاني: ابرز المؤتمرات والاجتماعات التي تتناول ظاهرة التغير المناخي**

عقدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤتمرات و الاجتماعات، ابرز أهدافها تمثلت بالوصول الى اتفاق او اجماع دولي لمواجهة او الحد من تفاقم ظاهرة التغير المناخي[3]:

---

1. وزارة البلدية والبيئة، **خطة العمل الوطنية القطرية للتغير المناخي** (قطر: 2021) ، ص7.

2. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية في العالم: نحو التحول الأزرق** (روما: 2022)، ص201.

3. انجي احمد عبد الغني، "الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف،** العدد٣ (القاهرة: 2019)، ص 157–158.

1. انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في مدينة بوزنان البولندية عام 2008م، حيث تناول سُبل تطوير التفاهم حول رؤية موحدة لمنظومة مناخية جديدة، وتعزيز الالتزام الدولي، والحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، ونقل التقنيات، والتكيف المناخي. كما تمخض عنه إنشاء صندوق للتكيف واعتماد وثيقة التوافق بشأن الرؤية المشتركة للتعاون طويل الأمد في إطار الاتفاقية الدولية.

2. عُقد مؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ عام 2009م في مقر المنظمة بنيويورك، بهدف تعبئة الإرادة السياسية الضرورية للوصول إلى اتفاق يتسم بالطموح والإنصاف والفعالية في كوبنهاجن، وقد استهدف المؤتمر رفع مستوى الوعي وتحفيز العمل نحو إبرام اتفاق دولي شامل بشأن التغيرات المناخية.

3. انعقد مؤتمر كوبنهاجن المناخي برعاية الأمم المتحدة عام 2009م، اذ التقى ممثلو 192 دولة في منطقة بيلا سنتر بوسط العاصمة الدنماركية، لمعالجة قضية التغير المناخي وصياغة استراتيجية تستهدف تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحترار الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري كالفحم والنفط والغاز، وإقرار آلية دولية مستحدثة تكون جاهزة للتطبيق مطلع عام 2013م، متزامنة مع انتهاء المرحلة الأولى من التزامات بروتوكول كيوتو.

4. انعقد مؤتمر "كانكون" المناخي بالمكسيك عام 2010م، في أعقاب إخفاق قمة كوبنهاجن في التوصل لاتفاقية ملزمة لمواجهة التغير المناخي، وشارك فيه نحو 193 دولة وحوالي 15 ألف مشارك من الوفود الحكومية. واختُتمت المحادثات باعتماد حزمة قرارات لدعم الدول في التحول نحو مستقبل منخفض الانبعاثات، عُرفت باسم "اتفاق كانكون"، وتضمنت إضفاء الطابع الرسمي على تعهدات التخفيف من الانبعاثات وتعزيز المساءلة بشأنها، إلى جانب اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الغابات العالمية.

5. انعقد مؤتمر ديربان المناخي في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا خلال ديسمبر 2011م، بمشاركة 194 دولة تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد أقرت الدول الأطراف خلال المؤتمر توسيع نطاق الجهود المنصوص عليها في اتفاق كيوتو 1997م، وإطلاق فترة التزام ثانية ضمن بروتوكول كيوتو، وتوفير حوافز إضافية لاستثمارات جديدة في التقنيات والبنية التحتية اللازمة لمكافحة التغير المناخي.

يتضح مما سبق، ان دبلوماسية الامم المتحدة قد تطورت ضمن إطار مؤسسي وقانوني دولي حددت مجموعة من الاسس والمبادئ لمواجهة ظاهرة التغير المناخي ضمن هيئات مختصة لملائمة المتطلبات البيئية واحتياج الاقتصاد العالمي، بما يضمن بيئة مستدامة أكثر عبر التاكيد على ان الحوكمة المناخية لم تعد مجرد

الاعلان عن مبادئ عامة تترك للدول حرية الانضمام لها، بل أصبح منظمة قانونية متكاملة تتداخل فيها مجموعة من الابعاد البيئية، الاقتصادية، والتنموية. الا ان نجاح هذه الدبلوماسية يبقى مرتبط بالارادة السياسية للدول وسياستها الوطنية للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي، ومدى الالزام القانوني الذي تفرضه هذه الهيئات والمؤسسات لإخضاع الدول للالتزام بمبادئها.

**الخاتمة:**

تمثل دبلوماسية الأمم المتحدة في مواجهة ظاهرة التغير المناخي منهجاً مستحدثاً يستهدف تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأمد، ترتكز على تحقيق التوازن بين الحقوق والمحافظة على الموارد الطبيعية لضمان رفاهية الأجيال الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية. كما تستوجب هذه الدبلوماسية تعزيز آفاق التعاون، ونبذ المخاطر وتحديات النزاعات، والاهتمام بحماية المشترك بين الأجيال والذي يكتسب أهمية فائقة من المنظور المستقبلي، انطلاقاً من كون حقوق الأجيال القادمة جزءاً متأصلاً من حقوق الإنسان. وقد أُرسيت حقوق الأجيال منذ زمن بعيد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م بالإقرار بالكرامة المتأصلة لكافة أفراد الأسرة البشرية، مما يوضح أن هذه الحقوق لا تقتصر على جيل محدد بل تشمل جميع الأجيال الحالية والمقبلة. علاوة على ذلك، لا بد من الاعتراف بأن الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات العالمية أدت دوراً محورياً وفاعلاً في صون البيئة والحفاظ عليها، وتجسيد المسؤولية القانونية والأخلاقية عن أي انتهاكات بيئية، فضلاً عن تبلور حق الأجيال المستقبلية في بيئة صحية ومتوازنة ونقية، وقد أصبح هذا الحق من المقومات الجوهرية للتنمية المستدامة في سبيل صيانة حقوق الأجيال القادمة.

**الاستنتاجات والتوصيات**

1. إن مفهوم التغيير المناخي مفهوم مستحدث ضمن النطاق الدولي وهو من المواضيع المهمة التي أخذت حيزاً من الإهتمام الكبير من دول العالم، بوصفها حقاً من حقوق الإنسان.
2. أن المحافظة على المناخ وفق بيئة صحية وسليمة من الحقوق الإنسانية الأساسية الحديثة والتي تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان لإنها تمثل الوعاء الذي يمارس ويتمتع فيه الإنسان حقوقه وحياته ورفاهيته للعيش في بيئة صحية وسليمة.

3. ان ظاهرة التغير المناخي تشكل خطورة كبيرة على مستقبل البشرية ومستقبل الاجيال القادمة لما تحتويه من اثار ضارة وانتهاكات لحقوق الانسان، الى الحد الذي أصبحت اليوم تشكل فيه انتهاكاً جديداً واسع الانتشار يشمل جميع الفئات البشرية.
4. الحاجة الى اتفاقيات ومعاهدات دولية ذات طابع قانوني ملزم لجميع الدول.
5. دعوة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية الأخرى إلى العمل المستدام لحماية البيئة والحفاظ عليها، والاهتمام بسلامة المناخ بما يكفل استمرارية الحياة الآمنة للأجيال المستقبلية.
6. نقل التكنولوجيا النظيفة من الدول المتقدمة الى الدول النامية بما يسهم من الحد او التقليل من مساهمة هذه الدول في ظاهرة التغير المناخي.
7. إقرار مبدأ العدالة والتوازن بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة على أن يستفيد الأجيال الحالية من الموارد الطبيعة بالشكل المناسب، بما لا يضر ولا يتعارض مع حقوق الأجيال اللاحقة.

**Conclusion:**

The United Nations' diplomacy in addressing climate change represents an innovative approach that aims to achieve long-term sustainable development, based on striking a balance between rights and the conservation of natural resources to ensure the well-being of current generations without compromising the rights of future generations. This diplomacy also requires strengthening prospects for cooperation, rejecting risks and challenges of conflict, and paying attention to intergenerational protection, which is of paramount importance from a future perspective, given that the rights of future generations are an integral part of human rights. The rights of generations were established long ago in the preamble to the 1948 Universal Declaration of Human Rights, which recognises the inherent dignity of all members of the human family, making it clear that these rights are not limited to a specific generation but include all current and future generations. Furthermore, it must be recognised that international conventions and global conferences have played a pivotal and effective role in protecting and preserving the environment, embodying legal and moral responsibility for any environmental violations, as well as crystallising the right of future generations to a healthy, balanced and clean environment. This right has become one of the fundamental components of sustainable development in order to protect the rights of future generations.

**Conclusions and recommendations**

1. The concept of climate change is a recent development in the international arena and is one of the important issues that has attracted considerable attention from countries around the world, as it is considered a human right.
2. Preserving the climate in accordance with a healthy and safe environment is one of the fundamental modern human rights, which aims to preserve human dignity, as it represents the vessel in which humans exercise and enjoy their rights, lives and well-being to live in a healthy and safe environment.
3. The phenomenon of climate change poses a great danger to the future of humanity and future generations due to its harmful effects and violations of human rights, to the extent that it has become a new and widespread violation affecting all categories of humanity.
4. There is a need for international agreements and treaties that are legally binding on all states.
5. Calling on the United Nations and other international organisations to work sustainably to protect and preserve the environment and to pay attention to climate safety in order to ensure the continuity of a safe life for future generations.
6. Transfer clean technology from developed to developing countries, thereby helping to limit or reduce the contribution of these countries to climate change.
7. Establish the principle of justice and balance between current and future generations, ensuring that current generations benefit from natural resources in an appropriate manner that does not harm or conflict with the rights of future generations.

**المصادر:**

**الكتب:**

1.أحمد، علي محمد. **المسؤولية الدولية لحماية التنوع الأحيائي وبيئة الفضاء الخارجي من أضرار التلوث في إطار المعاهدات الدولية** (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2020).

2.الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية. **التغير المناخي: المظاهر والآثار وسيناريوهات الحل (تقدير موقف)** (الكويت: المركز العالمي لدراسات العمل الخيري، 2023).

3.اليونيب .(UNEP) ترجمة: عالم الترجمة بالتعاون مع مؤسسة التاكا للترجمة الفنية. **توقعات البيئة العالمية3: المنظورات الماضية والحالية والمستقبلية** (المنامة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2002).

4.خضر، شيراز محمد. **الإدارة البيئية للتغيرات المناخية** (لندن: دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2022).

5. دو، شوو خو (ترجمة: محمد عبدالحمية حسين). **التحول الأخضر للمدن الصينية (تحديات التغير المناخي وآليات استجابة بكين) سلسلة قراءات صينية** (الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2021).

6. عبد السلام، كايد خالد. **التغير المناخي بالعالم**، (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015).

7.عبد الله، علي محمد. **الوقود الحيوي واستخدام الطحالب** (الجيزة: وكالة الصحافة العربية،2016) .

8.علي، محمد أحمد. **المسؤولية الدولية لحماية التنوع الأحيائي وبيئة الفضاء الخارجي** (القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع، 2020).

**الدوريات العلمية:**

1.حسين، ميران. "التغيرات المناخية والقانون الدولي"، **جامعة تيشك الدولية**، عدد خاص بالمؤتمر الدولي التاسع للقضايا القانونية (أربيل:2025).

2.صاحب، حسن عماد. كريدي علي جبار، "ظاهرة التغير المناخي"، **مجلة دراسات البصرة**، جامعة البصرة، العدد50 (البصرة:2023)

3.عبد الغني، انجي أحمد. "الإدارة الدولية لقضية التغيرات المناخية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، العدد الثالث (القاهرة: 2019).

4.عبد ربه، ابراهيم. "مكافحة التغيرات المناخية في ضوء النظام القانوني الدولي (دراسة تحليلية تقييمية)"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر**، عدد خاص بمؤتمر قضايا المناخ والبيئة في ضوء الفقه الإسلامي والقانون (دمنهور : 2023).

5.عبد، حوراء قاسم، مصطفى سالم. "العدالة المناخية في ضوء اتفاقية باريس لتغير المناخ"، **مجلة العلوم القانونية**، جامعة بغداد، عدد خاص لبحوث التدريسيين مع طلبة الدراسات العليا (الجزء الأول) (بغداد: 2023).

6.محمد، كريم دراغ. "التقلبات المناخية في العالم"، **مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد**، الجزء2، العدد90(بغداد: 2009).

7.نعمة، حسين عدنان. "التغير المناخي وأثره على إدارة المياه"، **محاضرات للمرحلة الرابعة لدرجة البكالوريوس**، (الانبار: مركز دراسات الصحراء، جامعة الأنبار، بلا).

8.ياسين، أشور جوهر، وهيمن نصرالدين. "التغير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق (منطقة كوميان أنموذجاً)"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد75 (العراق:2023).

**الرسائل الجامعية:**

1.بدر، عبد الله طلال. "دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة النهرين، بغداد، 2014.

**التقارير الرسمية:**

1.الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. **التقرير التقييمي الرابع (الملحق الأول)** (جنيف: 2007).

2.المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. **المفردات الدولية للأرصاد الجوي، العدد182** (جنيف:1992).

3.المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. **تغير المناخ: ملخص العموم** (جنيف:2021).

4.مرفق البيئة العالمي. **مشاركة مرفق البيئة العالمي في منطقة البحر الأبيض المتوسط** (واشنطن :2008).

5.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: نحو التحول الأزرق** (روما:2022).

6.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. **حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم: نحو التحول الأزرق** (روما:2022).

7.منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. **تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية** (باريس:2020).

8.وزارة البلدية والبيئة. **خطة العمل الوطنية القطرية للتغير المناخي**(قطر:2021).

**المصادر الالكترونية:**

1.الامم المتحدة. **تقرير الأثر البيئي: تغير المناخ** (جنيف، اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC)، 2007)، https://archive.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/syr/ar/annexess2-html

2.الأمم المتحدة. **المنظمة العالمية للارصاد الجوية (WMO)**، في:
https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/wmo

3.القاموس العملي للقانون الإنساني. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، في:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/

4. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، في:
https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/

5.برنامج الأمم المتحدة للبيئة. **مساعدة الدول على مواجهة تغير المناخ**، (بانكوك: المقر الإقليمي لاسيا والمحيط الهادئ، https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/helpingcount-ries-tackle-climate-change

## References:

**Books:**

1. .Ahmed, Ali Muhammad. **International Responsibility for Protecting Biodiversity and the Outer Space Environment from Pollution Damage within the Framework of International Treaties** (Cairo: Egyptian Publishing and Distribution, 2020).
2. International Islamic Charitable Organisation. **Climate Change: Manifestations, Effects and Solution Scenarios (Position Paper)** (Kuwait: International Centre for Charitable Studies, 2023).
3. UNEP(UNEP). **Translation: World of Translation in collaboration with Al-Taka Technical Translation Foundation. Global Environment Outlook 3: Past, Present and Future Perspectives** (Manama: United Nations Environment Programme, 2002).
4. Khadr, Shiraz Mohammad. **Environmental Management of Climate Change** (London: Dar Al-Akademia for Printing, Publishing and Distribution, 2022).
5. Du, Shu Xiu (translated by Muhammad Abdulhamid Hussein). **The Green Transformation of Chinese Cities (Climate Change Challenges and Beijing's Response Mechanisms) Chinese Readings Series** (Giza: Safsafa Publishing, Distribution and Studies, 2021).
6. Abdul Salam, Kayed Khalid. **Climate Change in the World**, (Amman: Al-Janadriya Publishing and Distribution, 2015).
7. Abdullah, Ali Muhammad. **Biofuels and the Use of Algae** (Giza: Arab Press Agency, 2016).
8. Ali, Muhammad Ahmad. **International Responsibility for the Protection of Biodiversity and the Outer Space Environment** (Cairo: Egyptian Publishing and Distribution, 2020).

**Scientific journals:**

1. Hussein, Miran. "Climate Change and International Law", **Tishk International University**, Special Issue on the Ninth International Conference on Legal Issues (Erbil: 2025).
2. Sahib, Hassan Emad. Kredi Ali Jabbar, "The Phenomenon of Climate Change", **Basra Studies Journal, University of Basra**, Issue 50 (Basra: 2023)
3. Abdul Ghani, Anji Ahmed. "International Management of Climate Change", **Issues Journal of the Faculty of Politics and Economics, Beni Suef University**, Issue 3 (Egypt: 2019).
4. Abd Rabbo, Ibrahim. "Combating Climate Change in Light of the International Legal System (An Analytical and Evaluative Study)", **Journal of Jurisprudence and Legal Research, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University**, Special Issue on Climate and Environmental Issues in Light of Islamic Jurisprudence and Law (Damanhur: 2023).
5. .Abd, Hawra Qasim, Mustafa Salem. "Climate Justice in Light of the Paris Agreement on Climate Change", **Journal of Legal Sciences, University of Baghdad**, special issue on research by faculty members with graduate students (Part I) (Baghdad: 2023).
6. .Mohammed, Karim Darrag. "Climate Fluctuations in the World", **Journal of the Faculty of Arts, University of Baghdad**, Part 2, Issue 90 (Baghdad:2009)
7. Nima, Hussein Adnan. "Climate Change and Its Impact on Water Management", **Lectures for the Fourth Stage of the Bachelor's Degree**, (Anbar: Centre for Desert Studies, University of Anbar, n.p.).

8. Yassin, Ashur Jawhar, and Hayman Nasr al-Din. "Climate Change and Its Impact on Achieving Sustainable Development in Iraq (the Komian Region as an Example)", **Political Issues Journal**, Issue 75 (Iraq: 2023).

**University theses:**

1. Badr, Abdullah Talal. "The Role of the United Nations Environment Programme in Environmental Protection,"unpublished master's thesis, Faculty of Law, Al-Nahrain University, Baghdad, 2014.

**Official reports:**

1. Intergovernmental Panel on Climate Change. **Fourth Assessment Report (Supplement I)** (Geneva: 2007).
2. World Meteorological Organisation. **International Meteorological Vocabulary, No. 182** (Geneva: 1992).
3. World Meteorological Organisation and United Nations Environment Programme. **Climate Change: A Summary for Policymakers** (Geneva: 2021).
4. Global Environment Facility. **Global Environment Facility Engagement in the Mediterranean Region** (Washington: 2008).
5. Food and Agriculture Organisation of the United Nations. **The State of World Fisheries and Aquaculture: Towards a Blue Transition** (Rome: 2022).
6. Food and Agriculture Organisation of the United Nations. **The State of World Fisheries and Aquaculture: Towards a Blue Transition** (Rome: 2022).
7. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation. **United Nations World Water Development Report** (Paris: 2020).
8. Ministry of Municipality and Environment. **Qatar National Action Plan on Climate Change** (Qatar: 2021).

**Enternet sources:**

1. United Nations. **Environmental Impact Report: Climate Change** (Geneva, Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2007), at:
https://archive.ipcc.ch/publications_and_data/ar4/syr/ar/annexess-----2-1.html
(2025/10/25)
2. United Nations. **World Meteorological Organisation (WMO)**, at:
https://www.ungeneva.org/ar/about/organizations/wmo
(2025/11/30)
3.Practical Dictionary of Humanitarian Law. **United Nations Development Programme**, at:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/brnmj-lmm-lmthd-lnmyyw/
(2025/11/16)
4. The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), at:
https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/
(2025/11/16)
5. United Nations Environment Programme. **Helping Countries Cope with Climate Change**, (Bangkok: Regional Headquarters for Asia and the Pacific, 2022) at:

https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/helping-countries-tackle-climate-change
(2025/11/30)